الأمم المتحدة

A/61/314

الجمعية العامة

Distr.: General
5 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/١٢٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تحسين الاستجابة الدولية في حالات الكوارث الطبيعية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في تحسين الاستجابة الدولية لحالات الكوارث وتعزيز قدرات البلدان المعرضة للكوارث في مجال إدارة الكوارث.

* A/61/150.

290906 290906 06-48859 (A)

أولا – مقدمة

١ – في الفترة المشمولة بالتقرير (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦) سُجل حدوث ٤٠٤ كوارث مرتبطة بكوارث طبيعية[١] في ١١٥ بلدا، أدت إلى مقتل ما يزيد عن ٠٠٠ ٩٣ شخص، وأضرت بما يقرب من ١٥٧ مليون شخص، وتسببت في دمار اقتصادي تصل قيمته إلى ١٧٢ بليون دولار[٢]. وبينما كان الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي أشارت التقارير إلى أنه أدى إلى مقتل ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٣ شخص، هو إلى حد بعيد، أشد الكوارث تدميرا في هذه الفترة من حيث فقدان الأرواح البشرية، فإن سلسلة الفيضانات التي اجتاحت الهند والصين ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٥ كانت من أشد الكوارث من حيث عدد الناس الذين أُشير إلى أنهم أُضيروا منها (ما بين ١١ مليون و ٢٠ مليون شخص في كل منها). وكذلك كانت الأعاصير المدارية التي ضربت الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (أُبلغ عن تضرر ما يزيد على ١٩ مليون شخص منها). أما الكارثة التي أفادت التقارير بأنها تسببت في أضخم الأضرار الاقتصادية فكانت إعصار كاترينا، الذي أدى إلى خسائر اقتصادية بلغت ١٢٥ بليون دولار في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٢ – وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شكّل الآسيويين الأغلبية العظمى ممن أُبلغ عن أنهم لقوا مصرعهم من جراء الكوارث (ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٧ شخص، أي ٩٣,٨ في المائة من العدد الكلي)، علاوة على الغالبية العظمى ممن أُبلغ عن تضررهم (أكثر من ١٣٤ مليون شخص، أو ٨٥,٨ في المائة من المجموع الكلي)، بسبب الفيضانات التي اجتاحت الهند والصين في

---

(١) لن تستخدم في هذا التقرير عبارة ''الكوارث الطبيعية''، حيث أنها تعطي الافتراض الخاطئ أن الكوارث التي تحدث نتيجة للأخطار الطبيعية هي كوارث ''طبيعية'' محضة ومن ثم لا يمكن تجنبها. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن الطريقة التي يتصرف بها المجتمع البشري حيال الأخطار هي التي تحدد إلى حد بعيد إلى أي مدى سيتحول الخطر إلى كارثة. ويتجلى هذا الاتجاه في التفكير في ''إطار عمل هيوغو'' الذي اعتمده المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في كوبي (هيوغو، اليابان)، وكذلك في تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية (A/60/277).

(٢) جميع البيانات الواردة في الفقرات من ١ إلى ٦ مستمدة من قاعدة البيانات الدولية لمكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث/ومركز أبحاث علم أوبئة الكوارث، وجامعة لوفيان الكاثوليكية ببروكسل (www.em-data.net). وما زالت البيانات المتعلقة بوقوع الكوارث وما يترتب عليها من آثار تكتنفها المشاكل، نظرا لغياب المنهجيات الموحدة لجمع البيانات المتعلقة بالكوارث والتعاريف في هذا المجال. ولمناقشة التحديات المنهجية التي تواجه عملية جمع البيانات المتعلقة بالكوارث، انظر D.Guha-Sapir, D. Hargit and P. Hoyols, *Thiry Years of Natural Disasters, 1974-2003: The Numbers (*Louvain: Presses Universitalres de Louvain, 2004.

المقام الأول. أما التدمير الاقتصادي الأضخم الذي أُبلغ عنه فقد لحق بالأمريكتين (١٤,٥ بليون دولار، أو ٨٤,٢ في المائة من المجموع الكلي للخسائر) ويرجع في الأساس إلى إعصار كاترينا.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت باكستان عن أكبر عدد من الخسائر في الأرواح من حيث القيم المطلقة، وبالنسبة لعدد سكانها. وأبلغت الصين عن أكبر عدد المتضررين (حوالي ٩٦ مليون شخص، يشكّلون حوالي ٧,٣ في المائة من سكانها). وعلى الرغم من أن عدد من أُبلغ عن تضررهم من السكان في جزر القمر وملاوي يعد صغيرا بالقيم المطلقة، إلا أنه يمثل أكثر من ثلث عدد السكان. وكذلك الحال بالنسبة للنيجر، إذ يمثل عدد من أُبلغ عن تضررهم نسبة ٢٩,٥ في المائة من السكان، ويمثلون في كوبا نسبة ٢٢,٩ في المائة من السكان. ومن حيث الخسائر الاقتصادية، أبلغت الولايات المتحدة عن أعلى الخسائر بالأرقام المطلقة (ما يقرب من ١٤٢ بليون دولار)، وإن كان هذا الرقم لا يمثل سوى ١,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى أبلغت غيانا عن أعلى الخسائر الاقتصادية النسبية، حيث بلغت الخسائر نسبة ٢١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤.

٤ - والواقع أن من أُبلغ عن مقتلهم من جرّاء الكوارث (٩٦,٧ في المائة من المجموع الكلي) والغالبية العظمى من الذين أُبلغ عن تضررهم (٨٦,٩ في المائة) يعيشون في بلدان ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية. ومعظم الدمار الاقتصادي (٨٥,٣ في المائة من المجموع الكلي) أبلغ عن حدوثه في بلدان ذات مستويات مرتفعة من التنمية البشرية.

٥ - وكانت الكوارث المرتبطة بالزلازل أو التسونامي هي أكثر الكوارث المميتة (نسبة ٨٦ في المائة من الوفيات المبلغ عنها)، ولكن الفيضانات أضرت بأكبر عدد من الناس (٥١,٢ في المائة من الذين أبلغ عن تضررهم)، تليها العواصف الريحية (٣٠,٧ في المائة) والجفاف والمجاعات (١٣,١ في المائة). وقد أحدثت العواصف الريحية أكبر الأضرار الاقتصادية التي أُبلغ عنها (٨٦,٩ في المائة من المجموع الكلي)، تليها بمسافة الفيضانات (١٠ في المائة).

٦ - ولا يزيد عدد الكوارث والبلدان المتضررة وعدد القتلى والمتضررين المبلغ عنهم في الفترة المشمولة بالتقرير كثيرا عن المتوسط السنوي للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥. ولكن الأضرار الاقتصادية المبلّغ عنها كانت أكبر كثيرا، نظرا للآثار الناجمة عن إعصار كاترينا[٣].

(٣) بلغت الخسائر الاقتصادية والمبلغ عنها ١٧٢ بليون دولار، مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٤٩,٦ بليون دولار وانحراف معياري قدره ٢٠,٢ بليون دولار.

٧ - والحوادث التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير هي جزء من اتجاه طويل الأجل من تزايد وقوع الكوارث وتزايد قسوتها. وتقتضي معالجة ما أصبح يشكل حلقة مفرغة من تكرار الخسائر البشرية والمادية والتدهور البيئي والاجتماعي وتزايد القابلية للتأثر بالكوارث، أن يعمل المجتمع الدولي على إيجاد نهج لإدارة الكوارث يعالج الترابط المتبادل بين التهديدات وبين قابلية التأثر بالكوارث على نطاق العالم بأسره. ويقتضي هذا النهج الاشتراك مع الحكومات المحلية في التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الكوارث والتأهب لها على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية، واستدامة مستويات عالية من المساعدة في مرحلة الإنعاش والتعمير فيما بعد الكوارث وإعطاء الأولوية للتخفيف من حدة الكوارث لما له من أهمية عاجلة. وقد حددت دراسة أجراها ''اتحاد بروفنشن'' المناطق المعرضة لمخاطر شديدة من مجموعة متنوعة من الأخطار الطبيعية، تتراوح بين البراكين والزلازل إلى الحوادث المتصلة بالظواهر الجوية المائية والجفاف[٤]. وسيشكل استهداف هذه ''البؤر الساخنة'' للكوارث نقطة بدء هامة.

٨ - وتتسبب الكوارث في خسائر مباشرة لرأس المال المنتج والمخزونات والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية علاوة على الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تعطيل الإنتاج وتدفق السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدخول. ويمكن أن تؤثر أيضا الآثار الثانوية للكوارث تأثيرا كبيرا على التنمية البشرية والاقتصادية على المدى البعيد. غير أن تأثيرها يتباين تباينا كبيرا، حسب مستوى التنمية في البلد المتأثر. ففي البلدان المتقدمة النمو لا تؤثر الكوارث، حتى الكبيرة منها، إلا تأثيرا هامشيا على الاقتصاد، يغطيه التأمين فيما بعد إلى حد كبير. وفي البلدان الأقل نموا، تشكل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث نسبة أكبر بكثير من قاعدة الأصول، ولا يغطيها التأمين، ولا تغني عنها المساعدة الإنسانية.

٩ - وفي حين يتركز الاهتمام الدولي بصورة رئيسية على الكوارث ذات الحجم الكبير التي تؤثر على مناطق جغرافية كبيرة والتي تكون لها آثار ضخمة على الناس وعلى البنية التحتية الأساسية، فإن معظم الكوارث التي تقع في جميع أنحاء العالم ذات حجم صغير. وتقوم السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، كقاعدة عامة بالتعامل مع هذه الحوادث، وغالبا ما يكون ذلك دون دعم أو حتى اعتراف من جانب السلطات الوطنية، ناهيك عن الجهات الدولية. وهذه الكوارث الصغيرة الحجم التي تميل إلى التكرار، وتؤدي مجتمعة إلى خسائر كبيرة للغاية، وتعد مؤشرا على تراكم المخاطر الجاري.

(٤) Margaren Arnold, Robert S. Chen, Uwe Deichmann, Maxx Dilley and Arthur L. Lerner-Lam. *Natural Disaster Hotspots: A Global Risk Analysls, ProVention Consortium 2006*.

١٠ - وفي الكوارث الصغيرة الحجم والكبيرة الحجم على السواء، تشكل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية خط المواجهة الأول في الاستجابة وتقديم الجانب الأكبر من مساعدات الإغاثة. ولا يلقى الدور الحيوي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الاعتراف الواجب من المجتمع الدولي، ولكنه دور كبير في العادة، وخاصة إذا ما قورن بقدرات المجتمعات المحلية المتأثرة.

١١ - وتتحمل السلطات المحلية المسؤولية الأساسية في الاستجابة لحالات الكوارث في إقليمها. ودور المجتمع الدولي هو تقديم الدعم للقدرات المحلية والوطنية والإقليمية من أجل التأهب للاستجابة لحالات الكوارث والإنعاش في مرحلة ما بعد الكوارث، وتعزيز هذه القدرات عندما يعتريها القصور. وعلى الرغم من رسوخ هذا التصور، فإن كثيرا من جهات الإغاثة الدولية تواجه صعوبة في تصور دورها كجهات داعمة في المقام الأول. ونتيجة لذلك فإن الجهود المبذولة لتعزيز قدرة السكان المحليين على الاستجابة تظل إلى حد كبير على هامش اهتمامات وتركيز المستجيبين على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن مساعدات الإغاثة الدولية غالبا ما تتخطى آليات الاستجابة المحلية، ومن ثم تؤدي إلى تقويضها.

ثانيا - السنة قيد الاستعراض

ألف - الفيضانات

١٢ - كلفت الفيضانات آسيا ثمنا فادحا أثناء الفترة قيد الاستعراض. فمن أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، تضرر ما يقرب من ٤٠ مليون شخص من الفيضانات في جنوب الصين وشرقها. وبفضل الجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا لتقوية قدرتها على إدارة الكوارث، كان عدد الإصابات منخفضا نسبيا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات عاتية وانهيارات أرضية في ولاية مهاراشترا في الهند، في حين أدى ارتفاع المياه والرياح العاتية إلى انتشار الدمار الواسع النطاق في ولايات غوا ومادهيا براديش وأوريسا وغجرات. وقتل ما يقرب من ١ ٢٠٠ شخص، وأبلغ عن تضرر حوالي ٢٠ مليون شخص.

١٣ - وأول من يستجيب للكوارث الطبيعية على الدوام هي الحكومات المركزية والسلطات المحلية والمجتمعات المتضررة، وتعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إكمال جهود تلك الجهات على حسب حجم الاحتياجات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، واجهت باكستان فيضانات شديدة في أجزاء من المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية. وتعرض ما يقرب من ١٥ ٧٠٠ شخص للتشريد. وتعرضت خمسة مخيمات لإيواء اللاجئين الأفغان للضرر.

وخصصت الحكومة الإقليمية للمقاطعة الأموال لتقديم دعم للإغاثة، وأقامت السلطات الوطنية ١٧ مركزا طبيا، وساعدت القوات المسلحة لباكستان السلطات المدنية في إجلاء المعزولين. وأجرت الأمم المتحدة تقديرا للاحتياجات العاجلة. كما تعرضت قيرغيزستان وطاجيكستان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٥ على التوالي لفيضانات عارمة وتدفقات طينية.

١٤ - وتضررت أيضا أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية بشدة من الفيضانات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تسببت الأمطار الغزيرة في فيضانات واسعة النطاق في ست مقاطعات في كوستاريكا، أثرت على ٤٥٩ قرية وأدت إلى إجلاء ٠٠٠ ٢ شخص. وعلى الرغم من ثقل العبء، تمكنت سلطات كوستاريكا من تحمله، ولم تلزم سوى مساعدة دولية محدودة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، أدت الأمطار الغزيرة إلى حدوث فيضانات عاتية في جميع أنحاء بوليفيا، مما أدى إلى مقتل ٢٣ شخصا، وتضرر ٥٠٠ ٢٧ أسرة، وإجلاء ٣٧٤ ٩ أسرة. وتم نشر فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، وخصص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر منحا لحالات الطوارئ. ويبين موسم الفيضانات في عام ٢٠٠٦ في بوليفيا كيف غيرت الأنشطة البشرية من مستويات الخطر الناجم عن الكارثة في البلد وزادتها؛ فالبلد بأسره يكاد يكون معرضا الآن للفيضانات، وعواصف البرد وغير ذلك من التهديدات، كما تزايدت إمكانية تعرض القطاعات الريفية والفقيرة من السكان للمخاطر بصورة ملحوظة.

١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ألحقت الفيضانات الضرر بنحو ٥٠٠ ٣ أسرة في غيانا. وقام فريق تقني للطوارئ تابع للأمم المتحدة مكون من ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتنسيق عملية تقديم المساعدة الغوثية. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٦، أدت الأمطار الغزيرة إلى حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية في ٥ مقاطعات ساحلية في إكوادور وتسببت في وفاة ١٦ شخصا وأثرت على ٠٠٠ ٢٨ أسرة. وبينت التقديرات المشتركة من الوكالات للاحتياجات التي أعدها برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن هناك حاجة لمساعدة غذائية عاجلة نظرا للدمار الشديد الذي لحق بالزراعة، علاوة على المخاطر التي تتعرض لها الصحة العامة بسبب المياه الراكدة. وقام الصليب الأحمر في إكوادور وبرنامج الأغذية العالمي بتوزيع الحصص الغذائية في المقاطعات المتضررة. وقامت منظمة الصحة

العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بتقديم الدعم لوزارة الصحة في رصد نوعية المياه وفي مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها. كما خصص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منحا طارئة.

١٦ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، تعرضت سورينام لأكبر كارثة في تاريخها الحديث. وأغرقت السيول الجنوب بأسره وأجزاء من أراضي الأمازون الواطئة، مما أدى إلى تدمير ٠٠٠ ٣٠ كيلو متر مربع تقريبا من الأراضي. وكان السكان الأصليون أشد المتضررين بقسوة. ونشر فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق؛ وأجرى تقييما للاحتياجات. وعمل إلى جانب المركز الوطني لتنسيق السيطرة على الكوارث بوضع خطة لإيصال مواد الإغاثة باستخدام الأصول اللوجستية المقدمة من المانحين الدوليين. وكان التنسيق بين المسؤولين الحكوميين، والجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية مرضيا تماما.

١٧ - وثمة مناطق متعددة في أفريقيا تضررت من الفيضانات. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تسببت السيول في حدوث فيضانات عارمة في المناطق الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى أثرت على ٠٠٠ ٢٠ شخص وأدت إلى تدمير ٥٠٠ ٢ منزل أو إلحاق أضرار خطيرة بها. كما تسببت الأمطار الغزيرة في إحداث أضرار بالغة بالمنازل والبنية الاجتماعية في الإقليم الجنوبي من سيراليون. ولحق الضرر بعدد من القرى مجموعها ٢١٣ قرية وشرد ما يزيد عن ٠٠٠ ٧ شخص. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تضررت المحاصيل والمنازل والماشية الخاصة بما يقرب من ٠٠٠ ٣٥ أسرة معيشية في ملاوي وموزامبيق بالفيضان. كما تعرضت أجزاء من بتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا لفيضانات انحصرت في بعض الأجزاء. وتمكنت آليات التأهب والاستجابة على المستوى الوطني من مواجهة احتياجات المتأثرين بالقدر الكافي بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الموجودة في البلد. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات في منطقة تندوف بالجزائر، في مكان يأوي مخيمات للاجئين وتضررت نحو ٠٠٠ ١٢ أسرة. وقامت خلية للطوارئ تضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والهلال الأحمر الجزائري بعمل تقديرات للاحتياجات العاجلة.

١٨ - وفي أوروبا، في موسمي الربيع والصيف في عام ٢٠٠٥ تعرضت بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا ورمانيا وصربيا والجبل الأسود[٥] لبعض من أسوأ الفيضانات التي شهدتها منذ ما يقرب من ٥٠ عاما. وأدت الفيضانات إلى أحداث أضرار بالغة بالبنية التحتية والزراعة، كما أثرت تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي.

باء - العواصف الريحية

١٩ - سجل موسم الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥ الرقم القياسي كأنشط المواسم وأشدها تدميرا. فهو لم يسجل فحسب رقما قياسيا في عدد العواصف التي أطلقت عليها أسماء (٢٧ عاصفة)، بل سجل أيضا حدوث أكبر عدد من الأعاصير (١٣ إعصارا)، وكانت أعنف الأعاصير التي سجلت في التاريخ (إعصار ويلما)، أما أشدها تدميرا من حيث الدمار الاقتصادي الذي أبلغ بوقوعه (فهو إعصار كاترينا).

٢٠ - وقد ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقامت الأمم المتحدة بنشر ٣٧ موظفا من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووفرت الخدمات التقنية وخدمات الاتصال والخدمات الاستشارية، وخاصة فيما يتعلق باللوجستيات وتسجيل من تم إجلاؤهم وإدارة المعلومات وتقديم الدعم في مجال الصحة وتنسيق المساعدة الدولية. وكان التعاون مع السلطات الاتحادية وسلطات الولاية ممتازا. وقد أبرزت هذه العملية، التي كانت أول عملية على الإطلاق تقوم بها الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، الحاجة لأن تمعن المنظمة النظر في طابع ونطاق مشاركتها المحتملة في تقديم المساعدة في حالات الكوارث في البلدان ذات الدخل المرتفع.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ضربت الأمطار المستمرة التي فجرتها العاصفة الاستوائية ستان السواحل الجنوبية والغربية لغواتيمالا، وتسببت في حدوث انهيارات أرضية وفيضانات في ١٥ إقليما و ١٣٣ بلدية و ١ ١٥٦ مجتمعا محليا. ونجم عن كل ذلك وفاة ٦٧٠ شخصا، وفقد ٨٤٤، وجرح ٣٨٦. وقدر عدد المتضررين بما يقرب من ٩٢٨ ٤٧٤ شخصا وضربت ٨٢٧ ٢٥ وحدة سكنية ودمر ما يزيد عن ٠٠٠ ٩ وحدة أخرى. وقد أثرت الأمطار الغزيرة في السلفادور على ما يقرب من نصف أراضي البلد، وأدت إلى

(٥) ستتضمن التقارير المقبلة تقارير مستقلة عن صربيا وعن الجبل الأسود. وتتضمن أساسا الفترة المشمولة بالتقرير بيانات جمعت قبل أن يصبح الجبل الأسود دولة مستقلة.

حدوث فيضانات وانهيارات أرضية. وقتل ما يقرب من ٦٩ شخصا، وتم إجلاء ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠ شخص، ودُمرت الكثير من المنازل والممتلكات الأسرية والأرض المزروعة وفُقدت الماشية الصغيرة بأعداد كبيرة. ويرد تفصيل للأثر الناجم عن الكارثة واستجابة المجتمع الدولي لها في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى السلفادور وغواتيمالا وتأهيلهما (A/61/78-E/2006/61).

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حط على جنوب الصين الإعصار المداري تاليم والعاصفة الاستوائية دامري، وأثرا على ١٩,٦ مليون و ٥,٧ مليون شخص على التوالي. ووصلت الخسائر الاقتصادية إلى ما يزيد عن ٢ بليون دولار.

جيم - الكوارث الأخرى المفاجئة

٢٣ - أدت الحرائق العديدة الناتجة عن تحويل غابات الخث إلى استخدامات أخرى وحرائق إزالة الغابات بالحرق لزراعتها والحرائق الهائلة التي تؤثر على الغابات والزراعات الأخرى في جزيرة سومطرة بإندونيسيا إلى مشكلات خطيرة ناشئة عن الرهج الشديد خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها سُجل حدوث أكثر من ٦٠ حريقا في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفييت نام وميانمار. وتبرز الحرائق الحاجة إلى تعاون تقني أوسع نطاقا وإلى إيجاد التنسيق على المستوى الإقليمي من أجل الاستمطار الاصطناعي على جزيرة سومطره. ومن الضروري أيضا تقديم المساعدة بشأن استخدام التقنيات التي لا تتضمن الحرق لتطهير الأراضي، جنبا إلى جنب مع نظم رصد نوعية الهواء وتحسين الاستشعار من بُعد في رصد الحرائق.

٢٤ - وفي جزر القمر، ثار بركان جبل كارثالا مرتين، مرة في نيسان/أبريل ومرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وتوالى النشاط الزلزالي المتقطع أثناء شهر أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قامت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر بإجلاء أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص من سكان الجزر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تأثر ٠٠٠ ٢٤٥ شخص بالرماد السام المنبعث من البركان مما أدى إلى جولة أخرى من عمليات إجلاء السكان.

٢٥ - وأدى الزلزال الشديد الذي ضرب شمال باكستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى نشر الدمار والموت الذي حصد أرواح ٠٠٠ ٧٣ شخص في باكستان، و ٣٠٠ ١ في الهند، وأربعة أشخاص في أفغانستان. وأصبح ما يزيد عن ٣,٣ ملايين شخص من المشردين في باكستان وحدها. وفي باكستان، قامت لجنة الإغاثة الاتحادية بتنسيق جهود الإغاثة التي شارك فيها نحو ٨٥ من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف و ١٠٠ منظمة غير حكومية.

وبعد نجاح مرحلة الإغاثة، انتقل الاهتمام الآن إلى مرحلة الإنعاش. وطرح إطار عمل متكامل للإنعاش المبكر على نطاق منظومة الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المجموعة المعنية بالإنعاش المبكر دعما لجهود الحكومة في المؤتمر الدولي للمانحين المعني بالتأهيل والتعمير المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأعدت هيئة التأهيل والتعمير في أعقاب الزلزال، بالاشتراك مع الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٦، خطة للإنعاش المبكر تغطي فترة الانتقال من الإنعاش إلى التعمير وهدفها النهائي هو ضمان استدامة عودة السكان المشردين. وترد الاستجابة لزلزال جنوب آسيا بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والتأهيل والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن زلزال جنوب آسيا – باكستان (A/61/79-E/2006/67).

٢٦ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، وقعت انهيارات أرضية شديدة في مقاطعة ليتي الجنوبية بالفلبين، مما أدى إلى مقتل ١٥٤ شخصا وإجلاء ٨٥٠ ٣ أسرة (٨٦٢ ١٨ شخص). وقام المجلس الوطني للتنسيق في حالات الكوارث بتنسيق عمليات الإنقاذ والإغاثة، علاوة على إدارة مراكز الإجلاء.

٢٧ – وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، ضربت سلسلة من الزلازل مقاطعة لورستان في الجزء الغربي من جمهورية إيران الإسلامية، وأدت إلى قتل ٦٣ شخصا، وجرح ٤١٨ ١ شخصا والإضرار بـ ٠٠٠ ١٦٠ شخص. وكان التدمير الذي لحق بالبنية التحتية كبيرا، ودمرت عدة قرى بالكامل. وضرب زلزالان آخران المقاطعة في نيسان/أبريل، مما أضر بـ ٣٢٠ قرية وأدى إلى تدمير من ٠٠٠ ٣٥ إلى ٠٠٠ ٤٠ بيت كليا أو جزئيا. وأرسلت أفرقة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى المنطقة وأنشئت مراكز للموارد والإعلام لضمان تبادل المعلومات والتنسيق بين الوكالات الإنسانية والشركاء الحكوميين.

٢٨ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، ضرب زلزال قوته ٥,٩ درجة بمقياس رختر جزيرة جاوه في إندونيسيا وأثر على خمس مناطق في مقاطعة يوجياكارتا وست مناطق في مقاطعة جاوه الوسطى المجاورة. وأُزهقت أرواح ما يزيد عن ٧٠٠ ٥ شخص، وأصيب ٠٠ ٤٠ شخص بجروح خطيرة، وشرد حوالي ١,٥ مليون شخص. وألحق الزلزال دمارا بالغا بالبنية التحتية – ولا سيما المساكن – في المنطقتين الأشد تضررا وهما: بانتل في يوجياكارتا وكلاتين في جاوة الوسطى. وقدر إجمالي الخسائر بمبلغ ٣,١ بلايين دولار. واتسمت الاستجابة الوطنية للزلزال بالسرعة والحسم، بفضل الاهتمام والموارد اللذين تركزا من قبل على بركان جبل ميرابي، الذي نشط في الشهر السابق مهددا السكان الذين يعيشون على منحدرات الجبل. وتولى

مجلس التنسيق الوطني لإدارة الكوارث، إلى جانب سلطات المقاطعات والمناطق زمام المبادرة في تنسيق جهود الإغاثة. و لم تطلب الحكومة مساعدة دولية.

٢٩ - وتمكنت المنظمات الإنسانية الدولية التي كانت موجودة في إندونيسيا منذ كارثة تسونامي من الاعتماد على مخزونات من مواد الإغاثة، علاوة على الموارد البشرية والمادية من البرامج القائمة. وشُرع في وضع خطة استجابة للزلزال في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بهدف تسليط الضوء على احتياجات الطوارئ التي تعاني نقصا في التمويل ولتحفيز جهود الإنعاش المبكر. كما أجري تقييم بيئي أولي لتحديد المشاكل البيئية الحادة الناجمة عن الزلزال. وقامت لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بإدارة الكوارث بتنسيق جهود الاستجابة المشتركة للطوارئ في إطار الاتفاق الإقليمي لعام ٢٠٠٥ المعني بإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ.

دال - جهود التعافي في المحيط الهندي في أعقاب كارثة التسونامي

٣٠ - ما زالت عمليات التعافي، بعد ثمانية عشر شهرا من كارثة تسونامي في المحيط الهندي، جارية في جميع البلدان المتضررة (إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف والهند). وكان للرئيس كلينتون، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالتعافي، بعد كارثة التسونامي ومكتبه، دور أساسي في النهوض بتكامل جهود الإنعاش على الصعيد العالمي وفي إبراز الحاجة إلى إدماج عملية الحد من المخاطر في عملية التعافي. ووضعت تقديرات للآثار بدعم من منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي لتوجيه عملية التعافي والتعمير. ويجري بناء المدارس والطرق السريعة والموانئ والبيوت، كما يجري وضع برامج لاستعادة سُبل كسب العيش وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية في مجال الخدمات الاجتماعية. ويرد تفصيل للجهود الدولية في تقرير الأمين العام عن تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والتأهيل والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن كارثة تسونامي في المحيط الهندي (A/61/87-E/2006/77).

٣١ - ويتضمن التقرير التجميعي للائتلاف المعني بتقييم تسونامي الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، أربع توصيات رئيسية. أولا، يتعين على الأوساط الإنسانية الدولية أن تجري عملية إعادة توجيه جذرية للعملية لتتحول من الإمداد بالمساعدة إلى عملية دعم وتيسير اضطلاع المجتمعات المحلية ذاتها بأولويات عمليات الإغاثة والتعافي من الكوارث. وثانيا، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل جاهدة على زيادة قدراتها في مجال الاستجابة لحالات الكوارث وأن تُحسِّن الصلات والتماسك فيما بينها وبين الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الاستجابة لحالات الكوارث، بما فيها الجهات الفاعلة من البلدان المتضررة ذاتها. وثالثا، ينبغي للمنظومة الدولية للإغاثة أن تُنشئ نظاما للتوثيق والاعتماد لتصنيف الوكالات التي تعمل على أساس

احترافي في قطاع بعينه. ورابعا، يتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تجعل من نظام التمويل الحالي نظاما نزيها وأكثر كفاءة ومرونة وشفافية وأكثر اتساقا مع مبادئ المنح الحميدة. كما يدعو التقرير وكالات المعونة لأن تُصبح أكثر خضوعا للمساءلة أمام المتضررين، وأن تدعم وتعزز القدرات المحلية، وتحترم الدور والمسؤولية اللذين تضطلع بهما الدول المتضررة، وأن تعزز قدرتها الذاتية على الأداء، وتعمل على تحسين التنسيق وإدارة المعلومات على المستوى الدولي، وتعزيز الممارسات والقدرات المتعلقة بالإنعاش.

هاء – الكوارث غير المفاجئة

٣٢ – تُسلط مرة أخرى الأزمة الغذائية، التي أثرت على عدد من بلدان منطقة السهل في عام ٢٠٠٥ وعلى القرن الأفريقي في عام ٢٠٠٦، الضوء على ارتفاع مستوى ضعف السكان المحليين، الذي يرجع إلى مزيج من العوامل الطارئة والعوامل الهيكلية. ويضع تواتر هذه الأزمات – بعد عقود من أعمال الإغاثة وبالرغم من وجود آليات متقدمة للإنذار المبكر وإدارة الأزمات – فعالية هذه الآليات موضع التساؤل. ويبين البُعد الإقليمي للعوامل الكامنة خلف الأزمة الغذائية الحادة، المتعلقة بأسبابها وآثارها وبإيجاد حلول لها.

٣٣ – ويُقدر عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في منطقة السهل بما عدده ٤ ملايين طفل، بينما يُعاني ١٣ مليون من سوء التغذية المزمن. وحتى مع التحسن المتوقع للمحاصيل في عام ٢٠٠٦، فما زالت الحالة الهشة لأفقر الأسر المعيشية فيما يتعلق بالأغذية وانعدام الأمن الغذائي مرتفعة. وقد استنفدت آليات التصدي التي استخدمت من قبل خلال أزمة عام ٢٠٠٥، مما أدى إلى نقص قدرة السكان على تحمل سنة أخرى من انعدام الأمن الغذائي. وتشير أحدث الدراسات التي صدرت عن سوء التغذية في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر إلى ارتفاع حاد في مستويات سوء التغذية في بعض المناطق بما يتجاوز الحد المتفق عليه دوليا للعتبات في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الموسم الأعجف مبكرا على غير العادة في موريتانيا والنيجر.

٣٤ – وفي القرن الأفريقي، أدى عدم انتظام سقوط الأمطار وعدم كفايتها إلى نقص المياه، وإلى قلة المراعي وعدم توافر الأغذية في إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا. ويُقدر عدد من يواجهون الخطر بما يزيد على ١٥ مليون شخص، منهم ٨ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وتتعرض المجتمعات الرعوية، وهي من بين أشد القطاعات فقرا وضعفا نتيجة للمشاكل الهيكلية والصدمات المتعاقبة، إلى أقصى درجات الخطر. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صدر نداء إقليمي يدعو إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، مع التسليم في الوقت ذاته بالحاجة إلى معالجة الأسباب الهيكلية للضعف في مواجهة حالة

الجفاف المتكررة وانعدام الأمن الغذائي. وفي حين من المتوقع أن يؤدي الموسم المحسن لسقوط الأمطار الممتد من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل إلى تحسن مؤقت في حالة الأمن الغذائي للمجتمعات الرعوية المتأثرة بالجفاف، فمن المتوقع أن تسوء الأحوال عندما يقبل موسم الجفاف (في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر). وسيظل السكان في كثير من المناطق، بحاجة إلى الدعم نظرا لأنهم سيبقون مهددين بفقد مصدر رزقهم وبسوء التغذية والأمراض.

٣٥ - وما زالت منطقة الجنوب الأفريقي تمر بمرحلة حادة أصبحت تُشكل حالة طوارئ مزمنة. وهذه الحالة التي تسببت فيها موجة مطولة من الجفاف أثناء موسم الحصاد في عام ٢٠٠٥، تُشكل تدهورا حادا في الحالة الغذائية للسكان، فهناك نحو ١٢ مليون شخص يتلقون شكلا من أشكال المساعدة الغذائية. وتواجه المنطقة مستويات عالية من الضعف المزمن مصحوبة بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر المدقع وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية. ونظرا لأن المنطقة معرضة أيضا لأخطار طبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير الحلزونية، فإن الحالة يمكن أن تتردى بسهولة لتتحول إلى كارثة كبرى. وعلى الرغم من التقديرات الواعدة لإنتاج المحصول لعام ٢٠٠٦، فما زالت هناك جيوب هشة كثيرة، تقتضي إيلاء اهتمام إنساني مستدام. وهناك حاجة في الوقت ذاته لتكثيف التدابير المتعلقة بتقليل المخاطر.

واو - الأوبئة

٣٦ - أدى تفشي مرض الكوليرا ابتداء من منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٦ في ١٤ مقاطعة من مقاطعات أنغولا الـ ١٨ إلى حدوث ٠٠٠ ٤٣ إصابة بالعدوى وحصد أرواح ٠٦٥٠ ١ شخصا حتى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد تجاوز إلى حد بعيد معدل الوفيات الذي بلغ ٣,٨ في المائة الحد الأدنى المحدد بنسبة ١ في المائة في حالات الطوارئ. وخلال السنة الماضية أُبلغ عن تفشي الكوليرا أيضا في زامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق وبلغ معدل الوفيات فيها كلها أكثر من ١ في المائة. وعلى الرغم من أن تفشي المرض في هذه البلدان أقل قسوة من أنغولا، فقد أصبح فيما يبدو أكثر تكرارا وأوسع انتشارا وأشد إصرارا وقدرة على الإهلاك.

٣٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، شهدت بتسوانا انتشار مرض الإسهال الحاد في ١٢ منطقة، مما أدى إلى ٠٦٢ ٢٢ حالة إصابة و ٤٦٦ حالة وفاة. ويعتقد أن السبب في الإصابة بالمرض يرجع إلى استهلاك المياه الملوثة. ومعظم المرضى من الأطفال دون سن الخامسة، وتنتشر أعلى الإصابات في الفئة العمرية للأطفال ما بين الولادة إلى ستة أشهر.

وكان الشاغل الأساسي الذي أعقب انتشار المرض هو زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد نتيجة لإصابتهم بالإسهال. وتقوم مختلف الوكالات الدولية بتوفير الدعم الحيوي للمساعدة على إبقاء الوباء تحت السيطرة.

٣٨ - وما برح فيروس أنفلونزا الطيور H5NI المسبب للمرض الشديد يواصل الانتشار، كما أصبح متوطنا في بعض البلدان. وثمة اعتراف دولي متزايد بإمكانية أن تقوض أنفلونزا الطيور الأنفلونزا البشرية عملية التنمية من خلال آثارهما على صحة الحيوانات والبشر، علاوة على مصادر رزق الفقراء. وقد وضعت رؤية مشتركة لاستجابة عالمية منسقة تشمل اتخاذ الإجراءات التالية: مكافحة أنفلونزا الطيور المسببة للمرض الشديد بين الدواجن وتقليل الخطر الذي يفرضه هذا المرض على أفراد المجتمع البشري الذين يتعرضون له؛ واكتشاف الانتقال المؤكد للعدوى من إنسان لآخر للأنفلونزا المسببة للمرض الشديد من خلال تحسين الرقابة على نطاق واسع والتأهب لاحتواء المرضى؛ والقيام، في حال الفشل في احتواء الوباء، بتخفيف الآثار الناجمة عن الوباء على صحة البشر وعلى المجتمع والنظم الاقتصادية والإدارية.

٣٩ - وطلبت الحكومات دعما دوليا منسقا ومستمرا لمساعدتها على التنفيذ الفعال لبرامج مواجهة أنفلونزا الطيور والأنفلونزا البشرية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عنها. وبعض هذه الحكومات بحاجة إلى المساعدة التقنية على وضع و/أو تنفيذ خطط وبرامج وطنية. وتسعى كثير من الحكومات إلى الحصول على دعم مالي من أجل تنفيذ العناصر ذات الأولوية في البرامج الوطنية. وثمة حاجة في بعض البلدان إلى الحصول على مساعدة مباشرة في تنفيذ إجراءات بالغة الأهمية. وتقف الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أهبة الاستعداد لتقديم هذه المساعدة، جنبا إلى جنب وبالتآزر مع وكالات المانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية الدولية، وهيئات القطاع الخاص والمصارف الإنمائية.

ثالثا - المسائل الراهنة

ألف - تعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية على إدارة الكوارث

٤٠ - تعتبر تنمية القدرات، منذ وقت طويل، واحدة من لبنات بناء الإدارة الفعالة للكوارث والحد المستدام من المخاطر[٦]. فالجهات المعنية المحلية والوطنية والإقليمية بحاجة إلى التزود بالمهارات والمعارف والموارد كي تستطيع مواجهة التحديات التي تطرحها أخطار

(٦) انظر أيضا بهذا الشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، A/61/229.

الكوارث في مجتمعات اليوم بما تتسم به من تعقيد. وتنمية القدرات للحد من أخطار الكوارث عملية طويلة الأجل تتطلب مشاركة مستمرة على مستوى المستفيدين. ويجري حاليا اتباع نُهج مختلفة كثيرة تسمح بالمرونة في مواجهة الاحتياجات المختلفة للسكان المهددين بالأخطار. وينبغي بذل جهود أكبر لدعم التعاضد بين هذه النهج، وذلك، مثلا، باعتماد أدوات ومنهجيات مشتركة، تشمل منهجيات مبسطة لتقييم المخاطر ومبادئ توجيهية بشأن كيفية إدخال اعتبارات أخطار الكوارث في عملية تخطيط التنمية والتخطيط للتعافي من آثارها وأدوات البرمجة.

٤١ - ودعم قدرات إدارة مخاطر الكوارث ليس مهمة تقنية بحتة، إذ يتطلب دعما والتزاما سياسيا وتسهيلا واعيا لعملية تشمل أصحاب مصلحة متعددين. ورغم أنه من الممكن بعث الالتزام السياسي، فيتعين على دعاة إدارة مخاطر الكوارث مواصلة هذا الالتزام. فالإصلاحات القانونية والمؤسسية يمكن أن تُقوض بسهولة ولا تكفي، مع ضرورتها، لإحداث تغيير دائم. وتبين أحيانا أن المشاركة الطويلة الأجل على المستويات الوسطى (أي مستوى الأقاليم أو المديريات) والمحلي (وخاصة مستوى البلديات) أكثر مرونة في استجابة مواجهة التقلبات السياسية من الاستثمارات على المستوى الوطني.

٤٢ - وعملية تنمية القدرات لا تتبع مسارا خطيا. فكل بلد وسياق يتطلب حلا خاصا يتلاءم مع وضعه الخاص فيما يتعلق بالمخاطر ومع قدراته وخصائصه التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية. وتحتاج جهود دعم القدرات، لكي تكون ناجعة، إلى أن تصل إلى الجهات الفاعلة المحلية وإلى أن تتبناها تلك الجهات. ويمكن للاستراتيجيات البديلة والأقل في طابعها الرسمي أن تساعد على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بين المجتمعات المحلية وأن تيسر إقامة حوار موجه لتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق التوافق بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وأهداف الحد من المخاطر. وبينما تعمل المنظمات غير الحكومية في هذا المجال منذ عقود، توجد حاليا فجوة في الاتصالات بين هذه المشاريع الصغيرة والمتناثرة على المستوى المحلي من جهة والحكومات الوطنية من جهة أخرى ولا يستخلص من ذلك سوى القليل من الدروس لأغراض السياسات وتخطيطها.

٤٣ - وبين الجهات الفاعلة الدولية، تحتل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مكانا مناسبا للتعرف على الثغرات في القدرات في البلدان المعرضة للكوارث، ولتحديد التدخلات اللازمة لمعالجتها وبناء الشراكات اللازمة للمشاركة الطويلة الأجل. وتضطلع هذه الأفرقة أيضا بدور رئيسي في تعزيز التعاضد بين جهود تنمية القدرات التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية المختلفة العاملة في البلد. بيد أن قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدارة الكوارث كثيرا

ما تكون ضعيفة، ولا سيما في مجالات مثل الإنذار المبكر والتأهب والتخطيط للطوارئ وتعميم جهود الحد من المخاطر. ويجري حاليا بذل الجهود لتعزيز تلك المجالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا الوسطى ومناطق أخرى. وتشمل دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في صوغ خطط الطوارئ، وإنشاء أفرقة تقنية للطوارئ كي تكمل أفرقة الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، والاستعانة بمستشارين وطنيين للاستجابة لحالات الكوارث لدعم جهود منسقي الأمم المتحدة المقيمين.

٤٤ - ولكفالة تعاون دولي فعال وفي الوقت المناسب في الاستجابة لمقتضيات الكوارث وفي عمليات الإغاثة، من المهم للغاية أن تستوفي الإجراءات الحالية المتفق عليها من جانب الجمعية العامة وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمؤسسات الإنسانية ذات الصلة الأخرى، وأن تنشر هذه الإجراءات. فالالتزام القوي بتيسير عمليات الإغاثة الدولية، يقتضي وجود إجراءات كافية، وخاصة لدى الأطر الإدارية والقانونية والوطنية. ففي إطار مشروع قانون الاستجابة الدولية لحالات الكوارث الذي أعده الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، على سبيل المثال، يجري تحليل النظم القانونية الوطنية وتنظيم مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، بهدف صوغ توصيات بشأن الكيفية التي يمكن أن ييسر بها التشريع الوطني عمل الحكومات والجهات الدولية المستجيبة من أجل المضي في تحسين ملاءمة المساعدة الدولية المادية والتقنية في حالة الكوارث وتقديمها في الوقت المناسب.

باء - تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة السريعة

٤٥ - أنشئ الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وبدأ عمله في آذار/مارس ٢٠٠٦ كصندوق طوارئ احتياطي للاستجابة للكوارث التي تقع فجأة ولتقديم أموال للطوارئ غير الممولة على نحو كاف بشكل مزمن. وبمجرد أن بدأ الصندوق عمله، تم تخصيص نحو ٢٥ مليون دولار للتصدي للجفاف في القرن الأفريقي، لدعم نحو ٤٥ مشروعا في إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا. وقد ساعدت هذه الأموال في التمكين من الاستجابة سريعا للوضع الإنساني المتدهور في قطاعات الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية وسُبل كسب الرزق. وإضافة إلى ذلك، خصص الصندوق في ١٠ آب/أغسطس ١٢,٨ مليون دولار لإمدادات المياه والمرافق الصحية والغذاء والصحة، والبذور الزراعية والمخصبات للسكان المتضررين من الجفاف في أفغانستان.

٤٦ - وتتمثل السُبل الرئيسية لدعم قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة السريعة في تعزيز استخدام منهجية مشتركة في الاستجابة للطوارئ المفاجئة وزيادة عدد البلدان والمنظمات المشتركة في شبكات الاستجابة الدولية للكوارث. وأهم هذه الشبكات هي أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، والشراكة الإنسانية الدولية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نظم في تونس نموذج تدريبي للتوعية، أعده الفريق الاستشاري لبلدان شمال وغرب أفريقيا لتشجيعها على الانضمام إلى الشبكة. وبينما دعيت عدة بلدان ومنظمات، أبدت اهتماما بشبكة أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، إلى إرسال مرشحين للتدريب، تبين في بعض الحالات أن تشغيل النظام الوطني للإنذار والتعبئة ينطوي على مشاكل. هذا وتستمر الشراكة الإنسانية لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ في التطور؛ وقد جرت أول عملية انتشار دعما لبعثة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في أيار/مايو ٢٠٠٦ أثناء زلزال يوجياكارتا. ويجري حاليا إعداد نموذج دعم تدريبي لمنطقة الأمريكتين؛ ونفذت الأنشطة التدريبية الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٤٧ - وجرى مؤخرا رفع مستوى المركز الإلكتروني لتنسيق العمليات في الموقع - وهو برنامج حاسوبي لمديري الطوارئ لتبادل المعلومات مباشرة في الوقت الحقيقي - ويرتبط الآن مباشرة بالنظام العالمي للإنذار بالكوارث والتنسيق ويوفر قاعدة له. ويجري حاليا إعداد نظام إنذار حاسوبي لنظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق للتمكين من الاستجابة بشكل أسرع للإنذارات بالكوارث. وقد وضع الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعد خمس سنوات من النقاش، معايير تشغيلية متفقا عليها دوليا تصنف أفرقة البحث والإنقاذ في المدن إلى فئات: خفيفة ومتوسطة وثقيلة. وأعدت أيضا عملية للتقييم المتبادل للقدرات التشغيلية للأفرقة الدولية للبحث والإنقاذ في المدن. وسيكفل ذلك ألا يدعى إلى الاستجابة سوى الأفرقة ذات القدرات التشغيلية الكافية، وسيتيح تحديد أولويات في تخصيص الموارد النادرة في مواقع الكوارث.

جيم - دعم الأدوات الموجودة

٤٨ - يعد الموقع الشبكي لنظام الإنذار المبكر في مجال المساعدة الإنسانية - وهو أداة مشتركة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يديرها برنامج الأغذية العالمي - برنامجا عالميا لمعلومات الإنذار المبكر بشأن الأخطار الطبيعية. وإذا كان هذا النظام المنشأ حديثا قد أثبت بالفعل فائدته وأصبح له جمهور واسع وثابت، فإنه يتطلب مزيدا من التحسين. وينبغي بصفة خاصة أن تعرض معلومات الإنذار المبكر بطريقة تزيد من سهولة الوصول إليها، وينبغي

تعزيز رصد الفيضانات، وينبغي أن يتضمن النظام المعلومات ذات الصلة المستمدة من الجهات المعنية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأن يدعم شبكة شركائه العالميين.

٤٩ - ويمثل السجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث أداة عملية تدعم المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تسهيل تقديم المساعدات الإنسانية بسرعة. وبينما أدخلت تحسينات على إدارة السجل عموما، لا تزال الدول الأعضاء غير نشطة بما فيه الكفاية في استكمال المعلومات وفي الإسهام في إعداد سجلات مبوبة من خبراتها الخاصة.

٥٠ - وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا رئيسيا في الاستجابة لحالات الكوارث. وتهدف اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث ولعمليات الإغاثة، التي دخلت حيز النفاذ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وصدّقت عليها ٣٥ دولة، إلى تيسير توفير موارد الاتصالات الفعالة وفي الوقت المناسب وتيسير تدفقات المعلومات الفعالة لاتقاء الكوارث والاستجابة لمقتضياتها. بيد أنه لا يزال ينتظر من الاتفاقية أن تحدث تغييرا كبيرا في مستوى عمليات الإغاثة. ورغم أن هناك بالفعل بعض قصص النجاح، فلم تنجح في بعض الأحوال محاولات استخدام الاتفاقية لتيسير الاتصالات في حالة الطوارئ. وترجع هذه المشاكل إلى أنه لا يزال على الكثير من الدول الأطراف في الاتفاقية أن تعتمد الإجراءات الإدارية لتنفيذها.

٥١ - وتلجأ بشكل متزايد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى الاستعانة بالخرائط والتقييمات الأولية للأضرار المستمدة من السواتل باستخدام الاستشعار من بُعد وتحليل الصور وذلك في الاستجابة للطوارئ وفي مرحلتي التعافي من آثارها وإعادة الإعمار. والتزاما بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٦٠، ينبغي إنشاء آلية مخصصة لدمج المعلومات الجغرافية والتحاليل المستمدة من السواتل لدعم التقييم السريع للأضرار والاحتياجات ولتيسير التعافي المبكر. وينبغي أن ترتكز هذه الآلية إلى الترتيبات القائمة بين يونوسات[٧] ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وينبغي أن تتلقى دعما إضافيا من الدول الأعضاء والجهات المانحة.

٥٢ - ويمكن للموارد العسكرية في بعض الأحوال أن تلعب دورا رئيسيا في الاستجابة للكوارث، حيث تتيح للعاملين في مجال الإغاثة الوصول سريعا إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وتوفر قدرات تقنية فريدة تتجاوز القدرات المدنية. بيد أن هذه الموارد نادرة وعالية التكلفة وأحيانا ما تستخدم بغض النظر عما إذا كانت تضيف فعلا قيمة إلى جهود

(٧) برنامج يونوسات هو مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة لتزويد أوساط المساعدة الإنسانية بسبل الحصول على الصور الساتلية والاستفادة من خدمات نظام المعلومات الجغرافية ويتولى تنفيذ هذه المبادرة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

الإغاثة. وينبغي، من ثم، أن تستخدم الموارد العسكرية كملاذ أخير. وتتطلب الاستجابة الفعالة للكوارث إمكانيات تنبؤ محسنة فيما يتعلق باستخدام الموارد العسكرية وتوافر القدرة على تحديد مدى ملاءمة هذه المساعدة. ولذلك يُقترح ضرورة إجراء استعراض لمدى توافر الموارد العسكرية ولاستخدامها وتكلفتها المقارنة من أجل توفير توجيهات محسنة بشأن استخدامها ونشرها في الاستجابة للكوارث الناشئة عن أخطار طبيعية.

دال – حقوق الإنسان في حالات الكوارث

٥٣ – كثيرا ما يواجه المتضررون من الكوارث تفرقة في الحصول على المساعدة وتمييزا في تقديم المعونة، ونقلا قسريا إلى مناطق أخرى، وعنفا جنسيا وقائما على نوع الجنس، وفقدانا للوثائق وتجنيدا للأطفال في القوات المحاربة وعودة أو إعادة توطين غير آمنة أو غير اختيارية، ومشاكل في استرداد الممتلكات. وعلاوة على ذلك، فإن الكوارث كثيرا ما تضطر الناس إلى الرحيل عن دُورهم. وحماية حقوق الإنسان واحترامها هما مسؤولية الدولة، وينبغي أن تعالج هذه المشاكل من قبل الحكومة والجهات الإنسانية الفاعلة عقب الكوارث. ولتيسير وتوجيه هذه الأنشطة، طلب المبعوث الخاص المعني بالتسونامي ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، في عام ٢٠٠٥، أن يقدم توجيهات تشغيلية عملية في هذا الشأن للجهات الإنسانية الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية. وعقب مشاورات موسعة داخل مجتمع العمل الإنساني، صاغ ممثل الأمين العام المبادئ التوجيهية العملية بشأن حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية، والتي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

هاء – المساءلة فيما يتعلق بالعمل الإنساني في حالات الكوارث

٥٤ – تظل المساءلة في الاستجابة للكوارث مصدر قلق، حيث تظل إمكانية مساءلة منظمات المعونة الدولية أمام السكان الذين تسعى إلى مساعدتهم غير كافية. فالمسؤولية أمام المستفيدين تعني القيام بأعمال الإغاثة بطريقة تراعي احتياجات السكان المتضررين وشواغلهم وقدراتهم واستعدادهم، وتوضيح معنى وأسباب التدابير والقرارات. وقد اكتسبت المسؤولية أمام الجهات المانحة مستوى أعلى بكثير منذ كارثة التسونامي. وتتابع وكالات الإغاثة والجهات المانحة جهودها لتحسين المساءلة من خلال مبادرات مثل نظام تعقب النفقات المتعلقة بكارثة التسونامي، وتعزيز الدائرة المعنية بالتعقب المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقاعدة بيانات المساعدات المقدمة من الجهات المانحة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة المنح الإنسانية الحميدة، وشراكة المساءلة الإنسانية، والمشروع العالمي، وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني ومشروع معايير

جودة المساعدة الإنسانية، على أن تأثير هذه المبادرات يظل غير مؤكد وخصوصا في غياب معايير مساءلة يمكن التحقق منها.

واو – التصدي للمسائل البيئية الحادة في حالات الكوارث

٥٥ – إن الكوارث الرئيسية المرتبطة بالأخطار الطبيعية لها تأثير بيئي حاد وسلبي، قد يتهدد أرواح البشر ورفاهيتهم. وقد تشمل هذه الآثار إلحاق الضرر بالمرافق الصناعية مثل المصانع الكيميائية، ومشكلات خطيرة في إدارة النفايات، ومخاطر التحات وانهيار التربة؛ والأخطار المحلية الناجمة عن تناثر كميات خطيرة من السلع الخطرة. وقد تُسفر الكوارث الرئيسية كذلك عن مسائل بيئية لا تتهدد الأرواح غير أنها تتسم بالأهمية وتقتضي إيلاء الاهتمام بها في المراحل المبكرة للتعافي من الكوارث مثل الضرر الذي يصيب النُظم الإيكولوجية. وهذه على وجه الخصوص هي الحالة التي تحدث عندما تؤدي الكوارث إلى تشرد أعداد كبيرة من البشر، مما يسفر عن إزالة الأحراج والإفراط في الرعي واستخدام المياه المفرط وغير ذلك من أشكال الآثار المضرة بالموارد. ويتمثل أحد العناصر الحيوية للاستجابة الإنسانية الفعالة في ضمان التحديد الفوري للأخطار البيئية الجسيمة التي تتهدد أرواح البشر والخطوات المتخذة لتخفيف حدتها. وتقع المسؤولية عن حشد وتنسيق الاستجابة الدولية في حالات الطوارئ البيئية على عاتق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

زاي – تحسين مشاركة الجهات الخارجية

٥٦ – أسفرت أمواج تسونامي في المحيط الهندي عن تغيير كبير في الطريقة التي ينظر بها قطاع الشركات إلى مشاركته في الاستجابة في حالة الكوارث. وهناك الآن اهتمام قائم بين الشركات الرئيسية للمشاركة في أنشطة الاستجابة في حالات الكوارث، رغم أنه يبدو أنها استجابة تقتصر على الكوارث التي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة. ويتألف التحدي المقبل في إدراج هذا القطاع الجديد المؤثر ضمن النظام الدولي للاستجابة في حالات الكوارث، وكذلك في تقصي السبل الكفيلة بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص، ولا سيما القدرات المحلية – في حالات الكوارث الصغيرة. ولا يؤدي الإطار القانوني للأمم المتحدة إلى إقامة الشراكات فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص. ونتيجة لذلك لا تتمكن المنظمة عادة من الاستفادة من القدرات والخبرات الخارجية المعروضة على أساس خيري.

٥٧ – ومنذ إعصار ميتش في عام ١٩٩٨، ازداد دور وسائط الإعلام في حالات الكوارث ازديادا كبيرا. فالصور المؤثرة للدمار والمعاناة تذاع على الفور في جميع أنحاء العالم، واضعة ضغوطا سياسية على حكومة البلد المتضرر والجهات المانحة والمستجيبة الدولية لكي تُرى

وهي تتخذ إجراءات في هذا الصدد. وقد ينتج عدد من العواقب الضارة عن ذلك مثل التدخلات البارزة التي لا تقوم على تقييم سليم للاحتياجات، أو كثرة الجهات غير الخبيرة المشاركة في الإغاثة. وتتنوع التغطية التي توفرها وسائط الإعلام للكوارث تنوعا كبيرا، إذ تحصل الكوارث المفاجئة والمفجعة مثل الزلازل أو أمواج التسونامي على الكثير من التغطية، بينما لا تكاد تحظى بالتغطية الكوارث طويلة الأمد مثل الجفاف. وتتبع منظمات الإغاثة الإنسانية أسلوبا متناقضا إزاء وسائط الإعلام: فاهتمام وسائط الإعلام الانتقائي بالكوارث يتعارض مع المبدأ الإنساني بالمساواة في حالات معاناة الإنسان، وفي نفس الوقت تحتاج وكالات الإغاثة الإنسانية إلى وسائط الإعلام لبث رسائلها المتعلقة بالدعوة. ويتعين على منظمات الإغاثة الإنسانية تعزيز مشاركتها مع وسائط الإعلام بغية تحسين نوعية تغطية الكوارث وتشجيع وسائط الإعلام على تغطية المزيد من الكوارث.

حاء – التعافي من الكوارث

٥٨ – رغم الإصلاحات التي أجريت في مجال الإغاثة الإنسانية وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لا تزال هناك حاجة إلى توضيح الولايات في مرحلتي التحول والتعافي من الكوارث بين الأمم المتحدة والجهات الأخرى، وخاصة المؤسسات المالية الدولية. وسيعمل ذلك على المساعدة في إبراز المزايا المقارنة والقيمة المضافة للأمم المتحدة في هذه المراحل.

٥٩ – ويجري الآن إعداد منهجية لتقييم الاحتياجات في أعقاب الكوارث. وينبغي أن تشمل المنهجية آليات كفيلة بتمكين مشاركة أكبر من جانب المجتمع في التقييم وتحديد الأولويات والتخطيط. وينبغي أن تجري عمليات التقييم، إلى أقصى حد ممكن، أفرقة من وكالات متعددة، وأن تُشرك الحكومة والسكان المتضررين مشاركة نشطة وأن تقوم على بروتوكولات وآليات فعالة لتبادل المعلومات في حينها. ويلزم توفير دعم متزايد لتنمية قدرات وطنية من أجل توفير بيانات أساسية ومواصلة جمع البيانات وجهود التحليل أثناء مرحلة التعافي، وذلك بغية التمكن من إجراء تقييم أفضل للاحتياجات.

٦٠ – ولا تزال عملية تنسيق جهود التعافي من الكوارث تُشكل تحديا، ويرجع ذلك إلى القدرات الضعيفة للحكومة – ولا سيما على الصعيد المحلي – والعدد الكبير للجهات التي يتعين التنسيق بينها. وتقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الآن بإعادة النظر في أفضل السبل لدعم مرحلة التحول إلى عملية التعمير التي تقودها الحكومة وتمتلك زمامها. وينبغي للأمم المتحدة استحداث نموذج مرن لدعم تنسيق التعافي يمكن نشره في الحالات التي تعقب الكوارث. وينبغي تحسين إدماج الوكالات غير التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير

الحكومية، فضلا عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في عمليات التنسيق التي تقودها الأمم المتحدة في أعقاب الكوارث. وينبغي دعم هذه الآليات بموارد كافية.

٦١ - ويسود اتفاق عام على أنه يجب إدراج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط الإغاثة والتنمية. ويشكل ذلك سمة رئيسية لجميع أطر التعافي الأخيرة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في البلدان المتضررة بأمواج التسونامي وأمريكا الوسطى وباكستان وبوليفيا. ومع ذلك فقد كان من المتعذر تطبيق هذا المبدأ في بعض الحالات. فمثلا في البلدان المتضررة من جرَّاء أمواج التسونامي، ورغم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالإنذار المبكر، لم يتضح تماما ما إذا كان يجري بناء منازل وهياكل أساسية مأمونة بقدر أكبر، وما إذا كانت الأسر المعيشية قد أصبحت أقدر على مواجهة الأوضاع، وإذا كان استخدامات الأراضي وممارسات الإدارة البيئية قد تحسنت، وما إذا كان يجري إنشاء نظم تتسم بفعالية أكبر لإدارة الكوارث.

٦٢ - وفي الوقت الذي يوفر فيه الإصلاح في مجال الإغاثة الإنسانية إمكانيات إدراج أولويات التعافي المبكر في النداءات العاجلة، لم تصدر نداءات عاجلة في حالات الكوارث الصغيرة الحجم، ولا تزال البلدان المتضررة من جراء هذه الكوارث تواجه صعوبات جمة في جمع الموارد لأغراض التعافي من الكارثة. وهناك حاجة ماسة إلى آليات معيارية وقابلة للتنبؤ في مجال حشد الموارد لمرحلة التعافي من الكوارث.

خامسا - التوصيات

٦٣ - يتعين على الوكالات والمنظمات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية إعادة توجيه محور ممارساتها وسياساتها المتعلقة بالاستجابة في حالات الكوارث من توفير السلع والخدمات إلى دعم وتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية لإدارة الكوارث.

٦٤ - ويرجى من الدول الأعضاء دعم البرنامج الدولي لقانون الاستجابة في حالات الكوارث الذي ينفذه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمشاركة مشاركة نشطة في المشاورات التي ينظمها البرنامج.

٦٥ - وتشجع الدول الأعضاء على المشاركة مشاركة نشطة في الشبكات الإقليمية المعنية بالاستجابة في حالات الكوارث مثل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ.

٦٦ - وفي ضوء عدم كفاية مساهمات الدول الأعضاء في سجل الأمم المتحدة المركزي لقدرات إدارة الكوارث، يتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استعراض مدى فائدة السجل المركزي واقتراح خيارات لزيادة جدواه.

٦٧ - وتُدعى جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على اتفاقية تامبيري وإدراج إجراءات تشغيل معيارية مناسبة في التشريعات الوطنية للسماح بعدم عرقلة استيراد واستخدام معدات الطوارئ والموارد البشرية ذات الصلة من أجل جهود الإغاثة. ويتعين على الدول الأعضاء استحداث قدرات للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ ووضع قوائم لموارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفيرها عند الطوارئ.

٦٨ - ويتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استعراض استخدام الموارد العسكرية أثناء الكوارث، وذلك بغية التحقق من الظروف التي يُعد فيها استخدام هذه الموارد أكثر فعالية من حيث التكلفة وإدراج الإرشادات والآليات الخاصة باستخدامها في المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٤ بشأن استخدام الموارد العسكرية والدفاعية في الإغاثة في حالات الكوارث (مبادئ أوسلو التوجيهية).

٦٠ - ويتعين على الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية ذات الصلة متابعة تنفيذ جهودها لتعزيز المساءلة أمام كل من الجهات المستفيدة والجهات المانحة، والانتظام في الإبلاغ عن التدابير المتخذة في هذا المضمار. وينبغي للوكالات المشاركة في المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة كفالة زيادة التضافر بين هذه المبادرات.

٧٠ - ويتعين على وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، العاملة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومبادرة الاتفاق العالمي، مواصلة إقامة شراكات جاهزة للعمل مع القطاع الخاص، وذلك بغية زيادة قدراتها على التصدي للكوارث وزيادة فعالية مشاركة القطاع الخاص في آليات التنسيق.

٧١ - وتُدعى الدول الأعضاء إلى إدراج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في أنشطتها للإغاثة والتعمير والتنمية. ويتعين على المنظمات الدولية والحكومات المانحة أن تجدّ في دعمها للجهود الوطنية في هذا الشأن. وأناشد وكالات ومؤسسات الإغاثة الإنسانية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بتحديد سبل تعميم الإجراءات الإنسانية لتخفيف حدة المخاطر في مجال أنشطة الاستجابة والتعافي المبكر من الكوارث والتأهب لها.

مرفق إحصائي

عدد الأشخاص الذين أبلغ عن مقتلهم بسبب الكوارث الطبيعية:
من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦

١ - حسب القارة

	العدد	٪
أفريقيا	٣٦٠	٠,٣٨
الأمريكتان	٣ ٧٩٧	٤,٠٦
آسيا	٨٧ ٨٥٢	٩٣,٨٩
أوروبا	١ ٥٣٦	١,٦٤
أوقيانوسيا	٢٦	٠,٠٣
المجموع	**٩٣ ٥٧١**	**١٠٠,٠٠**

٢ - حسب دليل الأمم المتحدة القياسي للتنمية البشرية

	العدد	٪
تنمية بشرية مرتفعة	٢ ١١١	٢,٢٦
تنمية بشرية متوسطة	٩٠ ٥٢٤	٩٦,٧٤
تنمية بشرية منخفضة	٤٥٢	٠,٤٨
البلدان والأقاليم غير المصنفة	٤٨٤	٠,٥٢
المجموع	**٩٣ ٥٧١**	**١٠٠,٠٠**

عدد الأشخاص الذين أبلغ عن تضررهم بسبب الكوارث الطبيعية:
من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦

١ - حسب القارة

	العدد	٪
أفريقيا	١٣ ٦٧٩ ٦٩٢	٨,٧٢
الأمريكتان	٨ ٣٠٣ ٧٩٢	٥,٢٩
آسيا	١٣٤ ٦٣٥ ٦٩٨	٨٥,٨٥
أوروبا	١٧٢ ٤٤٦	٠,١١
أوقيانوسيا	٤١ ٨٩٦	٠,٠٣
المجموع	**١٥٦ ٨٣٣ ٥٢٤**	**١٠٠,٠٠**

٢ - حسب دليل الأمم المتحدة القياسي للتنمية البشرية

	العدد	٪
تنمية بشرية مرتفعة	٦ ٨٠٤ ٧٤٤	٤,٣٤
تنمية بشرية متوسطة	١٣٦ ٤١٠ ٨١٤	٨٦,٩٨
تنمية بشرية منخفضة	١٣ ٢٤١ ٧٣٨	٨,٤٤
البلدان والأقاليم غير المصنفة	٣٧٦ ٢٢٨	٠,٢٤
المجموع	**١٥٦ ٨٣٣ ٥٢٤**	**١٠٠,٠٠**

٣ - حسب نوع الكارثة

المائية المناخية	العدد	٪
الانهيارات الثلجية/الانهيارات الأرضية	١ ٤٨٨	١,٥٩
الجفاف/المجاعات	٢٧	٠,٠٣
درجات حرارة غير عادية	٢ ٢٢٣	٢,٣٨
الفيضانات	٥ ١٥٨	٥,٥١
حرائق الغابات والأحراج	٤٠	٠,٠٤
العواصف الريحية	٤ ١١٤	٤,٤٠
المجموع الفرعي	**١٣ ٠٥٠**	**١٣,٩٥**
الجيولوجية		
الزلازل/أمواج التسونامي	٨٠ ٥١٨	٨٦,٠٥
ثورات البراكين	٣	٠,٠٠
المجموع الفرعي	**٨٠ ٥٢١**	**٨٦,٠٥**
المجموع	**٩٣ ٥٧١**	**١٠٠,٠٠**

٣ -حسب نوع الكارثة

المائية المناخية	العدد	٪
الانهيارات الثلجية/الانهيارات الأرضية	٣١٧ ٨٢٣	٠,٢٠
الجفاف/المجاعات	٢٠ ٦٧٢ ٩٩٠	١٣,١٨
درجات حرارة غير عادية	١١ ٨١٦	٠,٠١
الفيضانات	٨٠ ٣٠٦ ٢٨٢	٥١,٢٠
حرائق الغابات والأحراج	٤ ٦٢٨	٠,٠٠
العواصف الريحية	٤٨ ٢١٥ ٣١٧	٣٠,٧٤
المجموع الفرعي	**١٤٩ ٥٢٨ ٨٥٦**	**٩٥,٣٤**
الجيولوجية		
الزلازل/أمواج التسونامي	٧ ٠٢٦ ٢٥٧	٤,٤٨
ثورات البراكين	٢٧٨ ٤١١	٠,١٨
المجموع الفرعي	**٧ ٣٠٤ ٦٦٨**	**٤,٦٦**
المجموع	**١٥٦ ٨٣٣ ٥٢٤**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: EM-DAT: قاعدة البيانات الدولية عن الكوارث لمكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث/مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث، وجامعة لوفيان الكاثوليكية في بروكسل، بلجيكا www.em-data.net.

مجموع حجم الأضرار الاقتصادية المُبلغ عنها بسبب الكوارث الطبيعية:
من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦
بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة بالملايين

١ - حسب القارة

	ملايين دولارات الولايات المتحدة	٪
أفريقيا	١٧	٠,٠١
الأمريكتان	١٤٤ ٩٧٥	٨٤,٢٦
آسيا	٢٢ ٤٦٦	١٣,٠٦
أوروبا	٤ ٣٧٩	٢,٥٥
أوقيانوسيا	٢٢٢	٠,١٣
المجموع	**١٧٢ ٠٥٨**	**١٠٠,٠٠**

٢ - حسب دليل الأمم المتحدة القياسي للتنمية البشرية

	ملايين دولارات الولايات المتحدة	٪
تنمية بشرية مرتفعة	١٤٦ ٨٩٣	٨٥,٣٧
تنمية بشرية متوسطة	٢٥ ٠٦٣	١٤,٥٧
تنمية بشرية منخفضة	صفر	٠,٠٠
البلدان والأقاليم غير المصنفة	١٠٢	٠,٠٦
المجموع	**١٧٢ ٠٥٨**	**١٠٠,٠٠**

٣ - حسب نوع الكارثة		
المائية المناخية	ملايين دولارات الولايات المتحدة	٪
الانهيارات الثلجية/الانهيارات الأرضية	٢	٠,٠٠
الجفاف/المجاعات	صفر	٠,٠٠
درجات حرارة غير عادية	١٥٥	٠,٠٩
الفيضانات	١٧ ٢٥٨	١٠,٠٣
حرائق الغابات والأحراج	صفر	٠,٠٠
العواصف الريحية	١٤٩ ٥٣٩	٨٦,٩١
المجموع الفرعي	**١٦٦ ٩٥٤**	**٩٧,٠٣**
الجيولوجية		
الزلازل/أمواج التسونامي	٥ ١٠٤	٢,٩٧
ثورات البراكين	صفر	٠,٠٠
المجموع الفرعي	**٥ ١٠٤**	**٢,٩٧**
المجموع	**١٧٢ ٠٥٨**	**١٠٠,٠٠**

الأشخاص الذين أبلغ عن مقتلهم بسبب الكوارث الطبيعية: أكثر ١٠ بلدان تضررا
(من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦)

البلد	مجموع عدد الأشخاص الذين أُبلغ عن مقتلهم	**سكان (منتصف عام ٢٠٠٥)** (قاعدة البيانات الدولية/مكتب التعداد في الولايات المتحدة)	عدد الأشخاص الذين أُبلغ عن مقتلهم في كل مليون
باكستان	٧٣ ٦٣٣	١٦٢ ٤١٩ ٩٤٦	٤٥٣,٣٥
غواتيمالا	١ ٥٨٣	١٢ ٠١٣ ٩٠٧	١٣١,٧٦
إندونيسيا	٦ ٠٤٩	٢٤١ ٩٧٣ ٨٧٩	٢٥,٠٠
السلفادور	١١٩	٦ ٧٠٤ ٩٣٢	١٧,٧٥
لاتفيا	٤٠	٢ ٢٩٠ ٢٣٧	١٧,٤٧
أوكرانيا	٨٠١	٤٦ ٩٩٦ ٧٦٥	١٧,٠٤
الفلبين	١ ١٨٨	٨٧ ٨٥٧ ٤٧٣	١٣,٥٢
غرينادا	١	٨٩ ٥٠٢	١١,١٧
هايتي	٨٦	٨ ١٢١ ٦٢٢	١٠,٥٩
هندوراس	٦١	٧ ١٦٧ ٩٠٢	٨,٥١

الأشخاص الذين أبلغ عن تضررهم بسبب الكوارث الطبيعية: أكثر ١٠ بلدان تضررا
(من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦)

البلد	مجموع عدد الأشخاص الذين أُبلغ عن تضررهم	**السكان (منتصف عام ٢٠٠٥)** (قاعدة البيانات الدولية/مكتب التعداد في الولايات المتحدة)	عدد الأشخاص الذين أُبلغ عن مقتلهم لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن
جزر القمر	٢٤٥ ٠٠٠	٦٧١ ٢٤٧	٣٦ ٤٩٩
ملاوي	٤ ٥٥٢ ٥٠٨	١٢ ٧٠٧ ٤٦٤	٣٥ ٨٢٥
النيجر	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	١٢ ١٦٢ ٨٥٦	٢٩ ٥٩٨
كوبا	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	١١ ٣٥٦ ٦٧٠	٢٢ ٩١٤
زامبيا	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١١ ٢٦١ ٧٩٥	١٠ ٦٥٥
كينيا	٣ ٥٢٧ ٧٠٠	٣٣ ٨٢٩ ٥٩٠	١٠ ٤٢٨
الصين	٩٥ ٧٩٧ ٥٧٦	١ ٣٠٦ ٣١٣ ٨١٢	٧ ٣٣٣
غيانا	٣٥ ٠٠٠	٧٦٥ ٢٨٣	٤ ٥٧٣
غواتيمالا	٤٧٧ ٨٥٤	١٢ ٠١٣ ٩٠٧	٣ ٩٧٨
المكسيك	٢ ٩٨٢ ٥٧١	١٠٦ ٢٠٢ ٩٠٣	٢ ٨٠٨

الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية: أكثر ١٠ بلدان تضررا
(من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦)

البلد	مجموع حجم الأضرار الاقتصادية المُبلغ عنها (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة بالملايين)	**الناتج المحلي الإجمالي** (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة بالملايين) (البنك الدولي)	النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤
غيانا	١٦٥	٧٨٦	٢١,٠٠
الصين	١٠ ٨١٣	١٩٣ ١٧١	٥,٦٠
باكستان	٥ ٠٠٠	٩٦ ١١٥	٥,٢٠
غواتيمالا	٩٨٨	٢٧ ٤٥١	٣,٦٠
طاجيكستان	٥٠	٢ ٠٧٣	٢,٤١
السلفادور	٣٥٦	١٥ ٨٢٤	٢,٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤١ ٦٣٤	١١ ٧١١ ٨٣٠	١,٢١
رومانيا	٨٨٤	٧٣ ١٦٧	١,٢١
بلغاريا	٢٥٧	٢٤ ١٣١	١,٠٧
الهند	٥ ٧٧٠	٦٩١ ١٦٣	٠,٨٣

وقوع الكوارث الطبيعية سنويا: ١٩٩٦-٢٠٠٥
(معدل قياس ثابت)

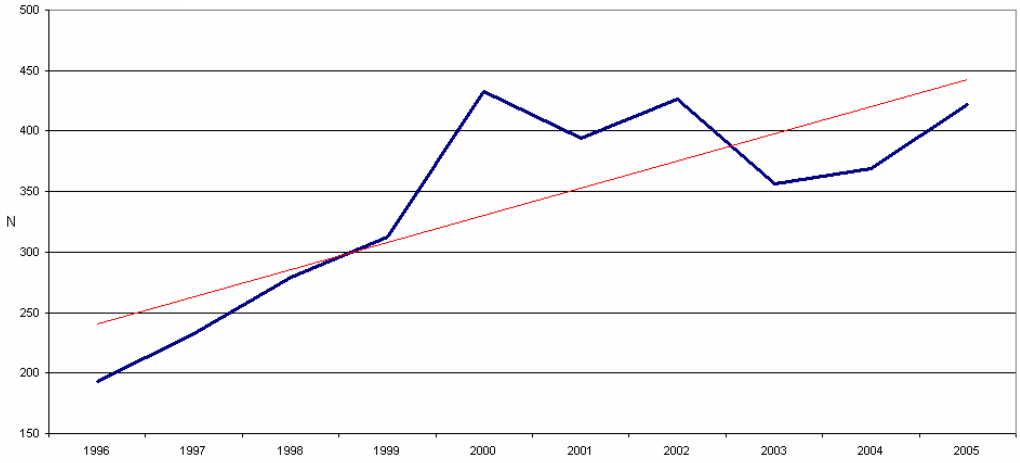

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED international Disaster Database - www.em-dat.net Universite Catholique de Louvain – Brussels – Belgium

العدد السنوي للبلدان المتضررة بسبب الكوارث الطبيعية: ١٩٩٦-٢٠٠٥
(اتجاه خطي)

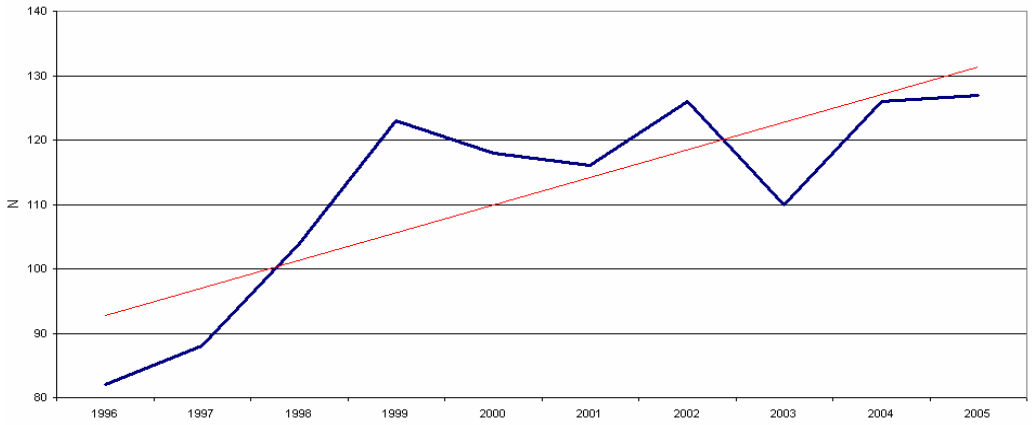

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED international Disaster Database - www.em-dat.net Universite Catholique de Louvain – Brussels – Belgium

العدد السنوي للأشخاص الذين أبلغ عن مقتلهم بسبب الكوارث الطبيعية: ١٩٩٦-٢٠٠٥
(معدل قياس ثابت)

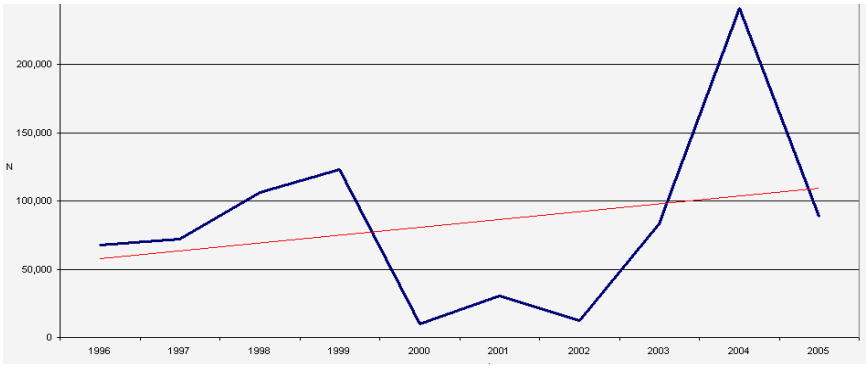

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED international Disaster Database - www.em-dat.net Universite Catholique de Louvain – Brussels – Belgium

العدد السنوي للأشخاص الذين أبلغ عن تضررهم بسبب الكوارث الطبيعية: ١٩٩٦-٢٠٠٥
(اتجاه خطي)

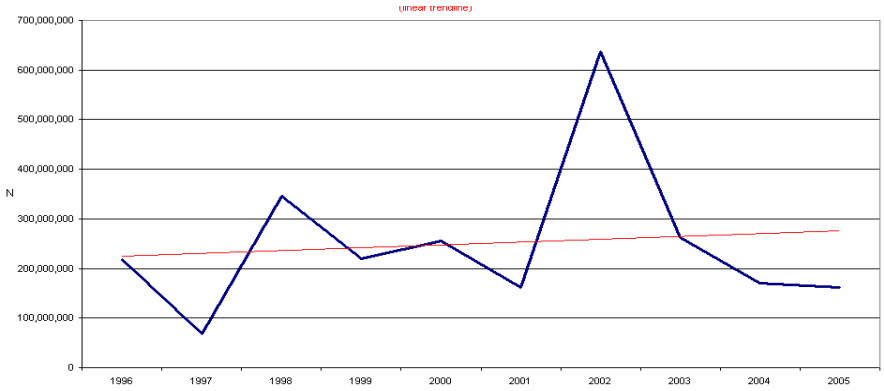

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED international Disaster Database - www.em-dat.net Universite Catholique de Louvain – Brussels – Belgium

مجموع حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية: ١٩٩٦-٢٠٠٥
(بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة بالبلايين)
(اتجاه خطي)

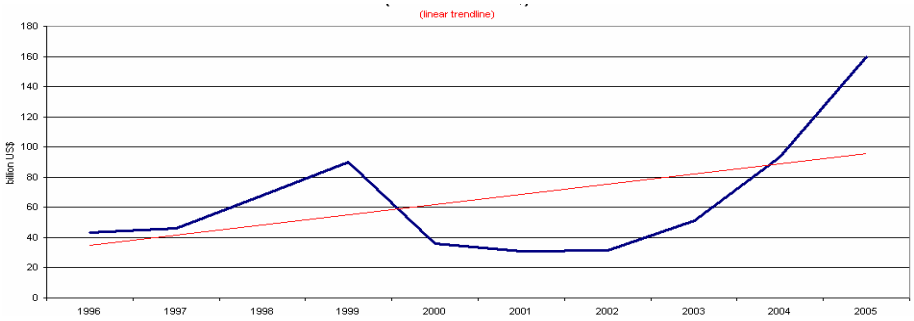

المصدر: EM-DAT: The OFDA/CRED international Disaster Database - www.em-dat.net Universite Catholique de Louvain – Brussels – Belgium